التلوث الإلكتروني.. خطر جديد يحدق بحياة الإنسان

بهرا: متابعات

يتعرض الانسان بشكل متواصل الى سيل من الموجات الكهرومغناطيسية المنبعثة من الاجهزة الالكترونية والكهربائية كالحاسوب والتلفزيون والانترنت ومحطات تقوية شبكات الهواتف النقالة المنتشرة في المناطق السكنية وهو ما يعرف بخطر "التلوث الإلكتروني" الذي له أثر مدمر في صحة الأفراد. فقد حذر بيان نشرته جمعيات بريطانية تعنى بشؤون البيئة عبر مواقعها على شبكة "الإنترنت" من خطر تلك الأجهزة المنزلية وأثرها المدمر في حياة الإنسان فهي تؤثر في الخلايا العصبية في المخ وتضعف القدرة المناعية لأجسامنا فتسبب الإصابة بصداع مزمن وانعدام التوازن والإرهاق الفكري والجسدي والنوم المضطرب الذي كثيرا ما يعجز الأطباء عن معرفة أسبابه. الا أن الأمر لا يقف عند هذا الحد فحسب فثمة مخاطر أخرى تكمن في مخلفات تلك الاجهزة التي تحوي بعض قطعها الصغيرة مواد سامة مثل الزئبق والرصاص تترسب في التربة لفترات طويلة وتحيلها الى أراض غير صالحة للزراعة. ويعتبر كل من الزجاج والبلاستيك والكربون الصلب وغاز الكلورين السام التي تكون الكم الأكبر من محتويات تلك المخلفات مواد يصعب التخلص منها او امكانية اعادة تصنيعها ما يجعلها مصدرا دائما لتلويث البيئة. فقد أظهرت احصائية أعدتها احدى الجامعات الأميركية ان

الشركات الاميركية تتخلص مما يقرب من ٥٠ مليون جهاز حاسوب قديم سنويا عبر تصديرها الى الصين والهند وباكستان حيث شهدت هذه البلدان وغيرها بروز صناعة جديدة لتأهيل الحواسيب المتقادمة. وأوضح تقرير صادر عن لجنة عملت تحت اشراف الامم المتحدة في هذا المجال ان ما يزيد من خطورة هذه الظاهرة هو عدم وجود قوانين تحمي العاملين في مجال التخلص من النفايات الإلكترونية التي تظهر اثارها على المدى البعيد في تلك الدول. واكد التقرير الذي اعده نحو ١٣٠٠ باحث بشأن مصادر التلوث في العالم ان جهودا "غير مسبوقة" يتعين بذلها باعتبارها ضرورية لمواجهة مثل تلك الأخطار التي تهدد حياة الانسان. وفي هذا السياق بادر البرلمان الأوروبي الى اصدار قانونين ينظمان عملية اعادة تأهيل الأجهزة الالكترونية المتقادمة وايجاد آلية للتخلص من نفاياتها. علاوة على ذلك اتخذ قطاع صناعة الحواسيب الياباني قرارا يقضي بجمع الحواسيب المستعملة ومعالجتها للحيلولة دون تسببها في تلوث البيئة الا ان حكومة الولايات المتحدة مازالت تعتبر موضوع التلوث الالكتروني يعود برمته الى الشركات المصنعة وبذلك بادرت شركات كبرى مثل "اي.بي.ام" و"أبيل" و"كومباك" و"كانون" الى اعتماد خدمات تسترجع من خلالها المواد السامة قبل الشروع في التخلص منها.

الشعور بلذة الطعام في الرأس لا المعدة

بهرا: متابعات

قال باحثون أميركيون ان السر في شعور الانسان بلذة الطعام قد يكمن في رأسه وليس معدته. وأظهرت التجارب التي أجريت على فئران التجارب ان هرمون الشهية واسمه "جريلين" يعمل بناء على مستقبلات اللذة الموجودة في المخ.

وقد تساعد نتائج هذه الدراسة الباحثين في تطوير عقاقير أفضل للحمية الغذائية.

وكتب الباحثون في عدد الجمعة من دورية كلينيكال إنفيستيغيشن يقولون: "في الفئران والجرذان ينبه هرمون جريلين الخلايا العصبية ذاتها عند تناول الطعام الطيب أو اكتساب الخبرة الجنسية والكثير من عقاقير تجديد النشاط، فالخلايا العصبية هي التي تعطي الشخص الاحساس باللذة". واضاف الباحثون برئاسة تاماس هورفاث من كلية طب جامعة ييل في ولاية كونيتيكت قولهم: "هذه الخلايا العصبية تنتج مادة الدوباماين التي رصدت في منطقة بالمخ تعرف باسم منطقة الغلاف المبطن لتجويف المخ".

ووجد فريق هورفاث ان هرمون جريلين الذي اكتشف خلال العقد الماضي يؤثر في البناء الجزيئي بخلايا المخ المسماة مستقبلات جريلين لهرمون النمو المنبهة لافراز الهرمونات ١ .

وقال الباحثون انه حين حقن هرمون جريلين في هذه المنطقة بمخ الفئران أكلت كما لو كانت جائعة طوال الليل. وينتج هرمون جريلين في الامعاء وينبه المخ للتأهب لتناول كميات من الطعام. وهناك العديد من الهرمونات المعروف انها مرتبطة بالاكل والشهية وتظهر الدراسات ان التأثير عليها يمكن ان يؤثر على زيادة الوزن في الجرذان والفئران، ومع ذلك ثبت ان التأثير على سلوك الاكل عند الانسان أصعب بكثير.

وقال هوفارث انه قد يكون ممكنا ابتكار دواء يتداخل مع مستقبلات جريلين لهرمون النمو المنبهة لافراز الهرمونات ١ لمساعدة المصابين بالاضطرابات المتعلقة بتناول الطعام.

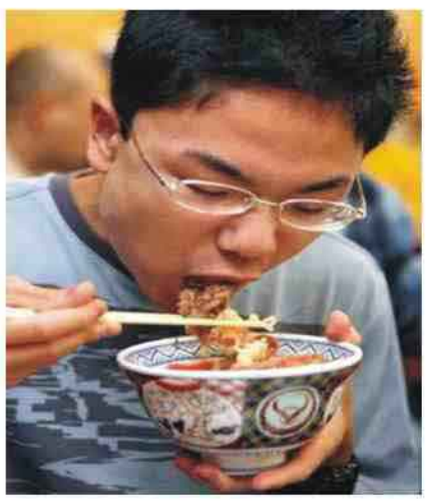

"مفتاح" يساهم في إنجاح زراعة الخلايا الجذعية مخبرياً

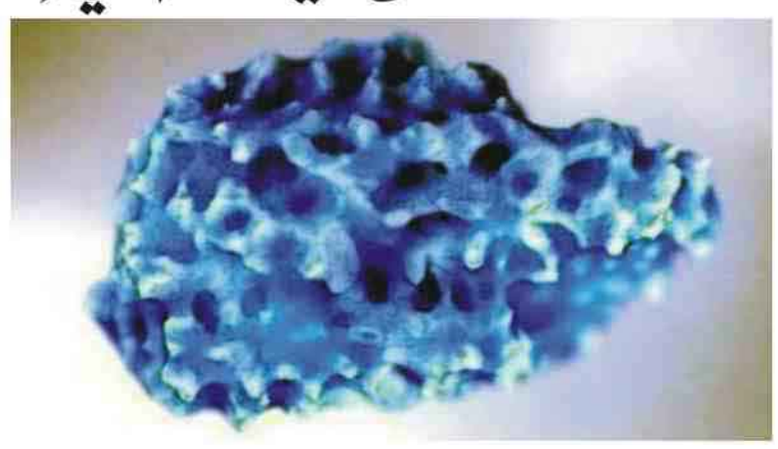

بهرا: متابعات

كشف علماء في الولايات المتحدة النقاب عن مفتاح رئيس يعد خطوةً أساسيةً في إنجاح زراعة الخلايا الجذعية الدموية مخبريا، الأمر الذي قد يجعل من السهل استخدامها في علاج أمراض الدم والمناعة في المستقبل. وكان باحثون من مركز جامعة ديوك الطبي قد اكتشفوا، من خلال بحوث أجروها، خطوة ضرورية لزراعة الخلايا الجذعية أو ما يعرف بخلايا المنشأ في المختبر، وهي من النوع الذي يعطي خلايا الدم، تكمن في تثبيط أحد الأنزيمات والمعروفة باسم الديهايد دي هايدروجينيز "ALDH" الذي يحفز الخلايا الجذعية الدموية على النضج ومن ثم التميز إلى خلايا الدم المختلفة. وأشارت نتائج الدراسة التي ستُنشر في دورية PNAS التابعة للأكاديمية الوطنية الأمريكية للعلوم مطلع آب القادم، أنّ تثبيط إنزيم "ALDH"، يعمل على منع الخلايا الجذعية الدموية من التميز إلى خلايا الدم المختلفة. إذ تؤمن تلك الخطوة المحافظة عليها كخلايا جذعية لها القدرة لاحقا على التميز إلى خلايا دموية مختلفة، وذلك بعد زراعتها داخل الجسم. ويعلق جون تشوتي، عضو فريق البحث، قائلا "ترتبط إمكانية استخدام هذا النوع من الخلايا في علاج الأمراض المختلفة بمعرفتنا للعوامل التي تحدد مصير تلك الخلايا، فهي إما ان تبقى كما هي وإما أن تتميز إلى نوع آخر، لذا فإنّ الكشف عن محددات هذا الأمر سيسهل من توسيع استخدامات هذا النوع من الخلايا في علاج العديد من الأمراض". وحسب الدراسة الجديدة، فإنّ "عوامل النمو" والتي تستخدم في زيادة تكاثر الخلايا الجذعية مخبريا، تعد كذلك محفزا لها على التميز إلى خلايا الدم المستقبلية، الأمر الذي قد يحول دون زراعتها واستخدامها في علاج الأمراض المختلفة. وطبقاً للدراسة فإنّ تثبيط أنزيم "ALDH" يحول دون تميز تلك الخلايا، ما يعني أن تستمر الخلايا الجذعية الدموية بالتزايد حتى يصل عددها إلى الحد المطلوب. وطبقا للدراسة فإنّ هذا الإنزيم، وبوجود عوامل النمو، قد عمل على تحويل الخلايا الجذعية الدموية إلى خلايا الدم المختلفة، وبشكل تدريجي، إلى أن اختفت تماما من العينة في اليوم السابع من عملية زراعتها مخبريا. في حين أنّ تثبيط هذا الإنزيم قد أدى إلى تضاعف أعداد تلك الخلايا بنحو ٣,٤ مرة وذلك خلال المدة نفسها كما حال دون تميزها، الأمر الذي يتيح زراعتها في جسد المريض، ويزيد من فرص نجاح علاج العديد من أمراض الدم والمناعة وبعض الأمراض الوراثية.

I.T تكنولوجيا المعلومات

هل سيكون ويندوز فيستا أفضل من سابقاته؟

سنان شبلا

Sinan_infotech@yahoo.com

في نهاية الثمانينات اصدرت مايكروسوفت اول نظام تشغيل يعتمد على الصور في تفاعله مع المستعمل وسمي حينذاك بنظام النوافذ Windows وكان من اهم مزاياه امكانية تشغيل اكثر من تطبيق في ان واحد اضافة الى تبديل الواجهة السوداء التي تميز بها نظام DOS بواجهة رسومية اعطت نوعا من الحيوية للمستعمل كما فتحت المجال امام برامج اكثر تعقيدا وافضل اداءا من نظام التشغيل DOS.

ومنذ ذلك الوقت وشركة مايكروسوفت تصدر نسخة تلو الاخرى من هذا النظام الذي كان له الفضل في انتشار الحاسبات بالشكل الذي نراه اليوم، ولا يجب ان ننسى ان تطور هذا النظام كان مرتبطا بشكل اساسي بتطور المكونات المادية للحاسبة وخاصة المعالجات، فنظام التشغيل تحدد امكانياته الاساسية بإمكانيات المعالج الذي يشتغل عليه ولذلك وبعد الزيادة الطردية في سرعة وامكانيات المعالجات خلال عقد التسعينات وما بعدها شهدت هذه الفترة ظهور اصدارات عدة من نظام الوندوز اضافة الى اعداد لا تحصى من التطبيقات التي تشتغل في بيئته، وهو ما دفع معظم المستخدمين والمطورين الى اعتماد هذا النظام في حاسباتهم ومشاريعهم بالرغم من معاناته من عدد من العيوب مثل عدم استقرارية النظام في حال تشغيل تطبيقات عدة في ان واحد والثغرات الامنية التي عانت منها تطبيقات الشبكة والانترنت كمتصفح internet explorer وغيره من التطبيقات مما جعل مستعملي هذا النظام معرضين للاختراق في أي لحظة، والغريب ان وندوز فيستا والتي اعتقد الكثيرون ان ماكروسوفت ستحل معظم المشاكل الامنية التي عانت منها الاصدارات السابقة، فوجئوا بعملية الاختراق التي تعرض لها هذا الاصدار من قبل احد المبرمجين الصينيين والتي تكاد ترجع مايكرسوفت الى نقطة البداية مرة ثانية حيث ذكر المخترق الصيني ان المتصفح الذي تحتويه وندوز فيستا يمكن ان يصيب الحاسبة بفايروس في حال تصفح المستعمل احد المواقع المصابة بالفيروسات مما قلل الامال من ان يشكل هذا الاصدار نقلة نوعية في درجة الحماية التي اعلنت ماكروسوفت مرارا عنها واعتبرتها احدى مزايا اصدارها الجديد الذي يتطلب مواصفات عالية للمكونات المادية للحاسبة خاصة في النسخ غير المنزلية، وهذا ما يدفعنا الى الاعتقاد ان البقاء على النظام الحالي هو افضل في المخاطرة واستعمال النظام الجديد الذي بدأت مشكلاته قبل ان تنتهي حملته الاعلانية.

يوميات اقتصادية

تحرير: غازي المنشداوي

من يتحمل الشحة الحالية في المنتجات النفطية؟

غازي المنشداوي

شهدت أسعار النفط الأبيض والغاز السائل ارتفاعا كبيرا عن معدلاتها الطبيعية التي كانت عليها قبل بداية فصل الشتاء حيث رافق هذا الارتفاع حدوث شحة في هاتين المادتين في بغداد ومحافظات القطر الأمر الذي زاد من حجم الأزمة التي يشهدها الشارع العراقي في الوقود فقد وصل سعر العبوة ذات الـ "٢٠" لترا الى "٢٥" ألف دينار فيما وصل سعر الأسطوانة الواحدة من الغاز السائل الى "٣٠" ألف دينار في الكثير من مناطق بغداد.

عن أسباب الإرتفاع الحالي في أسعار هاتين المادتين وأسباب الشحة الحالية التي تشهدها الكثير من مناطق العراق من مادتي النفط والغاز ودور الوزارة في معالجة هذه الأزمة التقينا السيد عامر عبد الجليل وكيل مدير عام شركة توزيع المنتجات النفطية والذي تحدث الينا قائلا: أن الأزمة الحالية التي تشهدها الكثير من محافظات القطر في مادتي الغاز والنفط تعود لشحة ضخ وتوزيع هاتين المادتين فالغاز السائل يعتمد على انتاج معمل غاز الجنوب والذي توقف عمله لوجود أعمال صيانة فيه حيث كانت بغداد ومحافظات القطر تتسلم هذه المادة من المعمل المذكور بالاضافة الى ما يتم استيراده من الدول المجاورة كايران وتركيا وبسبب حدوث شحة في الاستيراد من هذه الدول فقد ولد ذلك تلكؤا في الاستيراد خصوصا هذه المادة كما ان الظروف الجوية الحالية لعبت دورا في عملية اعاقة وصول بعض من شحنات البواخر الى الموانئ العراقية. مضيفا ان الشركة تقوم حاليا بتوزيع المنتجات النفطية بالتنسيق مع شركة المصافي العراقية التي تحتوي على عجز حالي من الإنتاج بنسبة ٣٥% من مادة النفط الأبيض كما ان "مصفى الجنوب" يشهد عجزا واضحا في انتاجه بسبب الإنقطاعات الكثيرة التي تحدث في التيار الكهربائي. مؤكدا انه ينبغي التحرك باتجاه استيراد الكميات المخطط لها لتسد جزءا من الحاجة المحلية لهذه المادة مشيرا الى ان العراق يستقبل يوميا من ايران أكثر من مليوني لتر من النفط الأبيض، موضحا: اننا نعتمد حاليا على المنتج اليومي والمستورد اليومي في التوزيع اليومي وهذا التوزيع قد تأثر بشكل كبير يعجز المنتوج اليومي عن توفير الكمية وقلة وصول المستورد اليومي بسبب الأوضاع الأمنية المتردية التي تشهدها الكثير من مناطق العراق والتي كان لها تأثير مباشر في إعاقة عمل الاستيراد.

وعن آلية التوزيع الحالية قال: أن هذه الآلية تتأثر بنسبة ٧٥% من الأسباب التي تم ذكرها أعلاه أما الـ ٢٥% الاخرى فهي عمليات التسرب والفساد الاداري والتوزيع العشوائي التي لعبت دورا بارزا في هذا التلكؤ. مبينا ان الشركة كانت في السابق المسؤول الوحيد عن عمليات التوزيع إلا ان المشاكل الكثيرة التي حدثت أدت الى قيامنا بمنح مجالس المحافظات صلاحيات التوزيع والاشراف إلا ان المشكلة لم تحل وبقى المواطن يعاني من صعوبة الحصول على هاتين المادتين. مؤكدا ان الوزارة أعدت آلية جديدة لتوزيع النفط الأبيض والغاز على المواطنين والتي ستعمل على القضاء على هذه المشكلة نهائيا وهذه الآلية سيتم تطبيقها في بداية العام المقبل في محافظة النجف وحال نجاحها ستطبق في محافظة بغداد ومحافظات القطر الاخرى. وأشار الى ان هذه الآلية تتضمن وجود وكيل لتوزيع مادتي النفط الأبيض والغاز السائل قرب وكيل توزيع المواد الغذائية والطحين في كل منطقة وبالاعتماد على أسماء العوائل التي هي ضمن قوائم الحصة التموينية حيث سيكون هناك تنسيق مباشر بين الوكيل الغذائي ووكيل المنتجات النفطية لتطبيق هذه الآلية الجديدة والتي سميت بآلية الـ "Oil Shop" والتي ستحل أزمة الوقود الحالية وبشكل نهائي.

الاقتصاد العراقي إلى أين؟؟

خلال الأعوام الماضية سمعنا وقرأنا عن التغييرات التي ستطرأ على القوانين الاقتصادية والتجارية، لكن ما حدث عمليا لم يكن مؤثرا وما أعلن عنه من قوانين جديدة لم يُنفذ منها شيء فما زال القطاع الحكومي يهيمن على سوق العمالة وما زال الاستثمار ضعيفا تحكمه القوانين السابقة ناهيك عن قوانين الشركات والوكالات التي عفى عليها الدهر مرورا بما تقدمه المصارف العراقية الضعيفة من خدمات لا ترقى الى ألف باء نظيراتها في أنحاء العالم.

ان الإقتصاد العراقي لن ينهض إلا بوجود قوانين واضحة تتيح للمستثمرين ان يكونوا خلاقين في الاستثمار في المشاريع المهمة التي تنهض بالإقتصاد ورفعه من كبوته التي عانى منها خلال سنوات الحروب والحصار والاحتلال الطويلة ناهيك عن هيمنة النظام السابق عليه طيلة أربعين عاما والقوانين هذه يجب ان تحمي الاستثمار والمستثمرين العراقيين والأجانب على حد سواء كما تعطيهم هامش الحركة الكافي لتحريك رؤوس أموالهم والأرباح التي يجنونها. أما تأسيس الشركات في العراق فإنها عملية عقيمة بدءا من اختيار الاسم الذي يتحكم به القاموس الغربي ومن ثم تحليل الموظف للاسم حتى اختياره مرورا بعقد التأسيس الذي يتمحور على نشاط واحد للشركة الى تعقيدات تغيير الاسم أو الشركاء أو بيع الشركة أو دمجها مع شركة اخرى مستقبلا.. كل ذلك يقع تحت رحمة دائرة مسجل الشركات وغرف التجارة والعديد من هذه الطلبات قد ترفض أو تتأخر لأسباب لا تدخل في باب المنطق.

ولغرض إنجاح الاقتصاد العراقي والنشاطات التجارية يجب ان يتم النهوض بقطاع المصارف الذي لا يزال مريضا فراس مال المصارف العراقية ما زال ضعيفا على رغم زيادته أخيرا. وما زالت خدمات المصارف لا تتعدى الحسابات الجارية والتوفير وتصريف العملة. أما الخدمات الاخرى مثل التسهيلات الائتمانية والرهن العقاري والمعاملات التجارية الخ.. فحدث ولا حرج ومكلفة جدا. فكيف نريد لرجال الأعمال والقطاع الخاص ان ينهضا وليس هنالك أدوات لذلك.

ان ما يجب الاهتمام به في الاقتصاد العراقي الجديد هو القطاع الخاص الذي أصبح في عالم النسيان خلال العقود الأربعة الأخيرة، وخلال الثلاث سنوات الماضية دخل القطاع الخاص في مرحلة استيراد المواد الاستهلاكية وفتح الدكاكين لكن ذلك لا يمثل إلا خطوة صغيرة في مجال الطموح المنشود. وهنا يجب ان تفتح أمام هذا القطاع كل الأبواب التي ما زالت موصدة في مجال إعادة الاعمار وتجهيز دوائر الدولة من خلال عقود المناقصات وتصدير ما هو ممكن تصديره وتسهيل مهمة حركته في الساحة الاقتصادية. وحتى ينهض الاقتصاد العراقي هنالك أمور اخرى يجب ان تتطور مثل البنية التحتية وتحسين مستوى خدمات الموانئ والمطارات وفتح مناطق التجارة الحرة على الحدود مع دول الجوار بالإضافة الى تطوير وسائط النقل البري والبحري والجوي لأنها المفتاح الرئيس للتجارة الخارجية والمحلية.

سوق العدد اليدوية يضع الحرفيين في حيرة

كثير من اصحاب الحرف شكو رداءة العدد اليدوية المتوفرة في الأسواق المحلية والتي تؤثر سلبا في سير اعمالهم حيث تسبب مشاكل كثيرة في انجاز الخدمات للمواطنين واصبحت العدد اليدوية الرديئة تؤثر سلبا في الاقتصاد المحلي كونها تستورد بالعملة الصعبة ولا تقدم خدمات الى الصناعة المحلية على اختلاف انواعها.

"بهرا" كانت لها هذه الجولة في سوق العدد اليدوية والتي حاولت من خلالها معرفة اسباب تردي نوعية العدد المستوردة وتأثيرها على الصناعة بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام خصوصا وانها تستورد بعملات صعبة دون ان تكون لها فائدة تذكر.

إذ يقول السيد "سعد محمد" احد تجار الجملة في بغداد الى وقت قريب كانت بعض العدد اليدوية تصنع محليا من قبل اصحاب المهن ولكن بعد الانفتاح الكبير على الاسواق العالمية دخلت البلاد مئات الانواع من العدد الجديدة التي تعتمد على الطاقة الكهربائية كالدريل والرندة والكوسرة وغيرها من الادوات بعد ان كان استيرادها مقتصرا على وزارة التجارة "المؤسسة العامة لتجارة العدد اليدوية" التي تستوردها من مناشيء عالمية معروفة ومضمونة وتوفر شروط المتانة في العمل وتوزع عبر الوكلاء والاسواق المركزية بين اصحاب الحرف ولكن المستجدات اعطت الحرية كاملة للتجار الذين قاموا باستيراد الانواع الرخيصة والرديئة لانها توفر لهم ارباحا كبيرة لكنها من ناحية اخرى تؤثر سلبا في الانتاج حيث تؤدي الى انخفاض الانتاج لكونها تفتقر لشروط المتانة في العمل.

اما "حسن عبد المجيد" تاجر عدد يدوية في سوق بغداد فيقول: ان الاسواق تشهد طلبا من قبل اصحاب المعامل والحرف المختلفة وكذلك العمال الذين يعملون على حسابهم مثل عمال "البناء والكهرباء والتأسيسات" لعدد مختلفة كـ"الدريل الكهربائي والكوسرة والمطارق وسيت سباتة وادوات حدادة" ومنهم من يعرف ان هذه الادوات لا تؤدي الغرض المنشود منها بالشكل الصحيح الذي يقود الى اتقان الاعمال المنجزة، ولكن المواطن يقبل على شرائها كون اسعارها مناسبة واحيانا يستخدمها الحرفيون عندما يكون لديهم عمل مستعجل لا يتحمل الانتظار والبحث عن العدد الجديدة في الاسواق المختلفة.

في حين يقول السيد "مصطفى سلام العمري" احد تجار الجملة في بغداد قائلا: ان الوضع الاقتصادي الراهن وانفلات الحدود وعدم وجود اجهزة تقييس وسيطرة نوعية تتابع البضائع الداخلة الى القطر ساعد على فسح المجال امام كل من هب ودب لاستيراد السلع والبضائع من مناشيء عالمية مختلفة وبماركات تجارية جديدة لم تعرف في الاسواق العالمية وصلت الى اسواقنا المحلية من دون ضوابط، فالعدد اليدوية التي تنتشر بشكل واسع داخل الاسواق أغلبها لا تنجز الاعمال بالشكل المطلوب وتتعرض للاعطال بمجرد استخدامها.

فيما يقول "سامي عبد الرحمن" احد اصحاب محال بيع العدد اليدوية انه وبعد احداث نيسان ٢٠٠٣ شهد السوق حالة من الازدهار كما حسبها اهل السوق وذلك لوفرة البضائع التي بدأت تورد الى محالنا ولكن سرعان ما عرفنا ان هناك سلبيات كثيرة، فأكثر هذه المواد تفتقر لشروط المتانة فيما تجتنب اسعار هذه المواد التعامل مع هذه البضاعة بيعا وشراء وذلك لأسعارها المنخفضة لذلك نجد اسواق الجملة تفرق بسلع من مناشيء غير معروفة سرعان ما تندثر وتتلاشى بعد ان تم استيرادها بالعملة الصعبة بالرغم من ان قام باستيرادها يعلم جيدا ان هذه البضاعة رديئة ولا تقدم خدمات الى من يستخدمها في انجاز الاعمال وهذا الامر يؤثر سلبا في الاقتصاد الوطني.

ويشير المصرفي "اكرم عبد الستار" قائلا: ان السوق العراقية شهدت بعد الحرب الاخيرة حالة من الانفلات في استيراد البضائع من مناشيء عالمية مختلفة واتجه التاجر العراقي الى استيراد المواد ذات الاسعار المنخفضة وذلك لبيعها في السوق المحلية بأسعار زهيدة وذلك يحصل على حساب المتانة وقوة البضائع خصوصا العدد اليدوية التي تكاد لا تكفي لعمل ساعات قلائل واحيانا في اول استعمال تتعرض للتلف وارى ان الوقت قد حان لكي توضع ضوابط لاستيراد البضائع والسلع ذات المواصفات العالمية والرخيصة.

ويؤكد الصناعي "محمود نوري" قائلا: ان مسألة استيراد عدد يدوية رديئة المنشأ سببه الاستيراد العشوائي الذي غزا الاسواق المحلية حيث باتت البضائع الرديئة منتشرة دون رقابة حدودية او كمركية وهذا ما ادى بالنتيجة الى انتشار مثل هذه المواد الصناعية الرديئة المنشأ والنوعية.

اخيرا فأننا نقول: كثيرة هي البضائع التي غزت الاسواق المحلية وانتشرت والتي حملت انواع عديدة ومن مناشيء عديدة فالمستهلك ينبغي عليه اختيار بضاعة جيدة معمرة تدوم وقتا طويلا وليس بضاعة قصيرة العمر ورديئة النوعية.